

# الحديث الحسن، والحديث الضعيف والتفرد وزيادات الثقة ( ١ )

## بحث في علم مصطلح الحديث

أ. / خالد مصطفى عبد القادر

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية - جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

خلاصة— هذا البحث يبحث عن معنى قول الإمام الترمذي في حكمه على بعض الأحاديث: " هذا حديث حسن غريب"، وقد يطلق الحسن ولا يراد به المعنى الاصطلاحي، الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن يتوقف على توفر شروط

الكلمات المفتاحية: حسن غريب، المنكر، المتأخرين، المتقدمين .

### I. المقدمة

معرفة معنى حسن غريب، وأن الحسن يطلق ولا يراد به المعنى الاصطلاحي، وحكم التصحيح والتحسين والتضعيف، بالنسبة للمتأخرين

### II. موضوع المقالة

المراد بقول الإمام الترمذي في حكمه على بعض الأحاديث: " هذا حديث حسن غريب:" قد شرط الترمذي في الحسن: أن يروى من غير وجه. قال الحافظ ابن حجر، في الجواب عن ذلك: فإن قيل: إن الإمام الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً، وإنما عرف بنوع خاص منه، وقع في كتابه، وهو ما يكون فيه حسن من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: " هذا حديث حسن"، وفي بعضها: "صحيح"، وفي بعضها: " غريب"، وفي بعضها: " حسن صحيح"، وفي بعضها: "حسن غريب"، وفي بعضها: "صحيح غريب"، وفي بعضها: "حسن صحيح غريب". وهذا التعريف إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: "وما قلنا في كتابنا: حديث حسن؛ فإتاما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهمًا بالكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذًا؛ فهو عندنا حديث حسن."

بهذا عزيزي الدارس إنما عرف الذي يقول فيه: "حسن" فقط، أما ما يقول فيه: "حسن صحيح"، أو "حسن غريب"، أو "حسن صحيح غريب"؛ فلم يرجع على تعريفه؛ وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل هذا الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه: "حسن" فقط، إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد؛ لذلك قيده بقوله: عندنا، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي.

لا بد من معرفة اصطلاح كل إمام، وماذا يريد بما يقول؛ حتى لا يقع لبس في الفهم فيحتاج بحديث ضعيف؛ لأن إماماً وصفه بالحسن، وهو لا يقصد الحسن الاصطلاحي، كما يجب على الباحث ألا يعتمد إلا ما حكم عليه أهل الحديث بالحسن، وتحقق فيه شروط الحديث الحسن.

قال الحافظ السخاوي: وقد وجد إطلاق الحسن على المنكر، قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان المدائني: حديثه منكر، وعامته حسان؛ إلا أنه لا يتابع عليه، وقد يطلق على الغريب، قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه.

قول أبي حاتم الرازي: فلان مجهول، والحديث الذي رواه حسن . وقول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في الطلحي: إنه ضعيف الحديث مع حسنه، على أنه يحتمل إرادتهما المعنى اللغوي أيضاً.

قال ابن عبد البر عقب حديث معاذ: "تعلموا العلم؛ فإن تعلمه لله خشية... " الحديث. حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناده قوي؛ فأراد بالحسن حسن اللفظ؛ لأن في إسناده كذاب ومتروك.

رأيت عزيزي الدارس كيف ثبت اختلاف صنيع الأئمة في إطلاق الحسن، بل لا بد من النظر في الحديث الحسن، فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته فهو حجة، أو الحسن لغيره؛ فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتاج به، وما لا فلا.

العلماء اختلفوا في جواز التصحيح والتحسين بالنسبة للمتأخرين، وهذه آرائهم: الرأي الأول: ذهب ابن الصلاح ومن وافقه إلى أنه لا يجوز للمتأخرين أن يحكموا على الحديث بالصحة أو بالحسن؛ فعلى المتأخرين أن يعتمدوا في معرفة الصحيح والحسن على ما نص عليه الأئمة المتقدمون في مصنفاتهم.

يرجع قول ابن الصلاح في منع المتأخرين من الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن إلى الآتي:

أ- عدم أهلية المتأخرين بالنسبة للمتقدمين للحكم على الحديث؛ لأن من شروط الحديث سلامة الحديث من الشذوذ، والعلّة القادحة، ومعرفة الشذوذ والعلّة القادحة، أمر لا يستطيع المتأخرون إدراكه أو الوقوف عليه.

ب- لو صح حديث لما أهمله الأئمة المتقدمون لشدة فحصهم، واجتهادهم في البحث عن صحيح الحديث.

الرأي الثاني: ذهب الإمام النووي ومن وافقه إلى جواز التصحيح والتحسين لمن تمكن من ذلك وقويت معرفته، واستدل على ذلك بما يأتي:

صحح العلماء الذين عاصروا ابن الصلاح، ومن جاء بعده أحاديث ليس للمتقدمين فيها تصحيح؛ فمن هؤلاء: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك القطان، المتوفى في سنة ثمان وعشرين وستمئة، وهو صاحب كتاب: (الوهم والإيهام) صحح فيه حديث ابن عمر: "أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما، ويقول: كذلك كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يفعل."

ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، المتوفى في سنة ثلاث وأربعين وستمئة من الهجرة، وهي السنة التي توفي فيها ابن الصلاح؛ جمع كتاباً سماه المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما مرتب على المسانيد على حروف المعجم، ولم يكمله. التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

والراجح: جواز التصحيح والتحسين- لمن تمكن وقويت معرفته. وهذا هو الذي عليه عمل أهل الحديث.

والحكم على الإسناد إنما هو بأضعف الرواة: فلو كان في الإسناد راو واحد ضعيف، وبقيّة رواة الإسناد ثقات؛ فالحكم على الإسناد أنه ضعيف، ولو كان في الإسناد راو واحد خفيف الضبط، وبقيّة رجال الإسناد ثقات؛ فالحكم على الإسناد أنه حسن.

وقد اتفقوا جميعاً على أنه لا يجوز أن يحكم عالم على حديث بالأضعف لضعف إسناده؛ لاحتمال أن يكون للحديث إسناده آخر صحيح، غير الإسناد الضعيف، فإذا وجد العالم الذي وصل إلى مرتبة النظر في الأسانيد والمتون حديثاً فقد شرطاً في شروط القبول؛ كان يكون في الإسناد انقطاع بين أو راو ضعيف، فله عند ذلك أن يقول: هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد. أو يقول: هذا إسناده ضعيف، وبذلك يكون قد حكم على الإسناد فقط دون المتن.

هل يجوز الحكم على الحديث بالوضع؛ فقد منعوا من أن يحكم على الحديث بالوضع لوجود راو كذاب في إسناده الحديث؛ لاحتمال أن يكون لهذا المتن إسناده آخر صحيح. هل يجوز أن يحكم على الحديث بالتواتر أو بالشهرة؟ قال الحافظ السيوطي: وأما الحكم على الحديث بالتواتر أو بالشهرة؛ فلا يمتنع إذا وجد الطرق المعتمدة في ذلك، وكذلك الحكم للحديث بأنه عزيز إذا عثر الباحث للحديث على إسنادين؛ فإنه يحكم له بأنه عزيز.

هل يجوز أن يحكم على الحديث بالغرابة؟ قال الحافظ السيوطي: ينبغي التوقف عن الحكم على الحديث بالغرابة؛ لأنه قد يكون للحديث طرق أخرى غير التي وقف عليها الباحث لم يقف عليها، إلا إذا حكم إمام معتمد من أئمة الحديث: بأن هذا المتن انفرد به فلان؛ فيحكم عليه حينئذ بأنه غريب.

قال الحافظ السيوطي: ينبغي التوقف عن الحكم على الحديث بالغرابة؛ لأنه قد يكون للحديث طرق أخرى غير التي وقف عليها الباحث لم يقف عليها، إلا إذا حكم إمام معتمد من أئمة الحديث: بأن هذا المتن انفرد به فلان؛ فيحكم عليه حينئذ بأنه غريب.

## المراجع والمصادر

١. الحافظ السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن فتح المغيـث شرح ألفية الحديث — دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٣ هـ
٢. أبو عمرو بن الصلاح مقدمة ابن الصلاح طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٧ م
٣. الإمام الزركشي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر النكت على ابن الصلاح الناشر مكتبة أضواء السلف - الرياض - ١٩٩٨ م ، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج
٤. أبو سعيد العلائي صلاح الدين خليل بن كيكلاي جامع التحصيل في أحكام المراسيل: المتوفى ٧٦١ هـ تحقيق حمدي السلفي ط. دار العربية للطباعة بغداد ١٣٩٨ هـ
٥. العراقي زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين المتوفى ٨٠٦ هـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ط. الأولى ١٣٨٩ هـ مكتبة السلفية المدينة المنورة
٦. السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المتوفى ٩١١ هـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ط دار الكتاب العربي تحقيق أحمد عمر هاشم - ١٤٠٩ هـ
٧. الخطيب البغدادي أحمد بن علي الكفاية في علم الرواية : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ، تحقيق أحمد عمر هاشم
٨. صبحي الصالح علوم الحديث ومصطلحه : ط. الرابعة دار العلم للملايين ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م
٩. الدكتور — الخشوعي الخشوعي الحديث الضعيف محمد- بدون طبع
١٠. الدكتور- الخشوعي الخشوعي محمد- الإيضاح في علوم الاصطلاح - بدون طبع .